

## قمة أبوظبي تدين الاغتيالات في لبنان وتطالب بإخلاء الشرق الاوسط بما فيه الخليج من أسلحة الدمار

**قادة المجلس يباركون مقترحات خادم الحرمين الشريفين بشأن تطوير قوات درع الجزيرة > المجلس يبدي أسفه لعدم إحراز تقدم مع إيران حول الجزر**

ابوظبي: «الشرق الاوسط»

استأثرت قضايا التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون بالجزء الاكبر من البيان الختامي الذي صدرته قمة فهد التي اختتمت اعمالها في ابوظبي مساء امس بينما ادانت دول المجلس الست الاغتيالات في لبنان وطالبت بإخلاء الخليج من اسلحة الدمار الشامل وذلك في اشارة ضمنية الى البرنامج النووي الايراني. كما ادانت التفجيرات والاعمال الارهابية التي تستهدف المدنيين في العراق ورحبت بالانتخابات البرلمانية الاخيرة. وقد جاء تعاطي القمة مع الملفات السياسية مماثلاً لمواقف المجلس في القمم السابقة. وحتى تناول البرنامج النووي الايراني المثير للجدل لم تتغير صياغته بالرغم من ان ما قيل حول هذا الملف خارج البيان كان اكثر وضوحا بل بدا مثيرا بالقياس للجهة الاعتدال التي دأب عليها الخليجيون في تصريحاتهم الصحافية. وبعد الديباجة التي تضمنت الاشادة بدور القادة المؤسسين لمجلس التعاون الذي قال البيان ان ذكراهم ستظل خالدة في ضمير هذا الصرح الكبير لما قدموه من عطاء وتنمية وبناء لاوطانهم وحرص على أمن وسلامة مجلس التعاون وشعوبه وخدمة القضايا العادلة للامتين العربية والاسلامية وسلام المنطقة والعالم.

وأكد قادة دول المجلس على مواصلة عزمهم وتصميمهم لدفع المسيرة المباركة للتعاون المشترك لتحقيق المزيد من الانجازات في مختلف المجالات بما يحقق ويلبي آمال وتطلعات مواطني دول المجلس.

كما عبر المجلس عن مشاعر الحزن والأسى لفقد الامتين العربية والاسلامية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود وتقديره لما قدمه من مآثر جليلة وعطاء كبير عزز من مسيرة المجلس وتطلعات شعوبه.. ولدور الفقيد الراحل في خدمة القضايا العربية والاسلامية والاسرة الدولية.

ورحب المجلس بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية الذي يمثل فيه عهد متواصل لنهج من البناء والعطاء والعزة والتقدم للمملكة العربية السعودية وشعبها ومواصلة تعزيز مسيرة مجلس التعاون وتحقيق اهدافه السامية والحفاظ على أمن مجلس التعاون وتثبيت قواعده وبما يؤمن الاستقرار والرخاء لشعوب المنطقة.

ورحب المجلس الاعلى بانضمام المملكة العربية السعودية الى منظمة التجارة العالمية مؤكدا ان ذلك سيكون رافدا وداعما لمسيرة مجلس التعاون وعاملا مهما في استقرار الاقتصاد العالمي.

وأشاد المجلس الاعلى بنتائج اعمال القمة الاسلامية الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الاسلام d التي عقدت في مكة المكرمة وببلاغ مكة والبيان الختامي الذي صدر في ختام القمة متضمنا كل ما فيه خير

وتقدم مسيرة الدول الإسلامية الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعبر المجلس الاعلى عن تقديره للجهود التي بذلتها دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر اثناء ترؤسها لمجموعة السبعة والسبعين والصين وأعراب عن ارتياحه للنتائج التي توصل اليها مؤتمر قمة الجنوب الثانية الذي عقد في الدوحة شهر يونيو ٢٠٠٥ ميلادية.

وذكر البيان انه انطلاقا من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك والدفع بها الى افاق ارحب واشمل استعرض المجلس الاعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري واتخذ القرارات اللازمة بشأنها وذلك على النحو التالي:

استعرض المجلس الاعلى مسيرة مجلس التعاون في المجال الاقتصادي من خلال ما رفع له من تقارير وتوصيات من اللجان الوزارية المختصة ومن الامانة العامة.

واعتمد المجلس الاعلى وثيقة السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس والتي تهدف الى توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة اقتصادية واحدة الى جانب تبني دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة تسهل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات ووسائل النقل وتأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة وحماية المستهلك. كما اطلع على سير الاتحاد الجمركي وما نتج عنه من اثار ايجابية على زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس وتسهيل حركة السلع بينها واعتمد تمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي الى نهاية عام ٢٠٠٧ ميلادية ووافق على اعفاء عدد من السلع من الرسوم الجمركية.

وتابع المجلس خطوات تطبيق السوق الخليجية المشتركة وما تم انجازه منها خلال عام ٢٠٠٥ من قبل الدول الاعضاء خاصة في مجال تملك وتداول الاسهم، وبارك المجلس اتفاق لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفويض منه على اضافة ممارسة مواطني دول المجلس الانشطة الاقتصادية التالية في جميع دول المجلس.. مكاتب التوظيف الاهلية وتأجير السيارات ومعظم الانشطة الثقافية.

ووجه المجلس اللجان المعنية بسرعة استكمال جميع المتطلبات الاخرى للسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام ٢٠٠٧.

وفي مجال تنفيذ البرنامج الزمني لاقامة الاتحاد النقدي اطلع المجلس الاعلى على تقرير الامانة العامة عما تم اتخاذه بهذا الشأن واعتمد ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية من معايير مالية ونقدية للتقارب الاقتصادي ووجه اللجنتين باستكمال بحث كيفية حساب تلك المعايير والنسب المتعلقة بها ورفع ذلك الى الدورة القادمة للمجلس الاعلى.

واطلع المجلس على عدد من التقارير الاقتصادية الاخرى المرفوعة من الامانة العامة وأصدر توجيهاته بشأنها ومن ذلك تقريرها عن الدراسة التفصيلية للربط المائي بين دول مجلس التعاون وتقريرها عما تم بشأن اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في انشاء شبكة سكة حديد تربط بين دول المجلس وتقريرها عما انجز في مشروع اصدار بطاقة هوية ببيانات موحدة لدول المجلس (البطاقة الذكية) والذي بين المراحل التي وصل اليها المشروع بكل دولة من دول المجلس.

واطلع المجلس الاعلى على التقرير المرفوع له بشأن الخطوات والاجراءات الاحترافية المشتركة التي اتخذت في اطار مجلس التعاون حول مرض انفلونزا الطيور وعلى نتائج الاجتماع الطارئ المشترك لوزراء الزراعة ووزراء الصحة بدول المجلس بهذا الشأن. وحول العلاقة مع اليمن ذكر البيان الختامي ان المجلس اطلع على تقرير من الأمين العام عن سير التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية والخطوات التي تم اتخاذها في اطار المجلس حول الموضوع بما في ذلك توجيه المجلس الاعلى بدعم تمويل المشاريع التنموية في اليمن والتوجه لعقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية.

وفيما يتعلق بعلاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاقتصادية مع الدول والمجموعات

الدولية اطلع المجلس الأعلى على التطورات التي تمت خلال عام ٢٠٠٥ في هذا الشأن وما تم توقيعه من اتفاقيات اطارية للتعاون الاقتصادي وعلى سير المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي ورحب بالنتائج الايجابية التي تم تحقيقها في الجولات الاخيرة من المفاوضات بين الجانبين. وأعرب عن تطلعه الى الانتهاء من هذه المفاوضات والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بينهما في القريب العاجل. كما عبر المجلس عن ارتياحه للتقدم في المفاوضات لإقامة منطقتي تجارة حرة بين دول المجلس وكل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية تركيا. وفي مجال شؤون الانسان والبيئة استعرض المجلس الأعلى الموضوعات الخاصة بشؤون الانسان والبيئة..

وفي اطار السعي نحو تحقيق الطمأنينة الاجتماعية للعاملين من أبناء دول المجلس في القطاعين العام والخاص ذكر البيان ان المجلس الاعلى أبدى ارتياحه للاجراءات والاستعدادات والتجهيزات التنفيذية اللازمة لمد مظلة الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو. وكذلك الخطوات المتخذة من الدول الأعضاء للنهوض بمستوى الأسرة والطفولة وما قامت به من جهود لتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في جهود التنمية.

وفي المجال العسكري اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الدوري الرابع لمجلس الدفاع المشترك الذي عقد في مملكة البحرين ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٥ وصادق على ما تضمنته تلك النتائج من قرارات وبارك ما تم انجازه من خطوات في هذا المجال.

كما اطلع على رسالة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بشأن تطوير قوات درع الجزيرة وبارك المجلس على تلك المقترحات وأحالها الى مجلس الدفاع المشترك لدراستها ورفع التوصيات للدورة القادمة للمجلس الأعلى. وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني اطلع المجلس الاعلى على نتائج أعمال وقرارات الاجتماع الرابع والعشرين لوزراء الداخلية الذي عقد في المنامة خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٥ وعبر المجلس عن ارتياحه لمسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الاعضاء وما تحقق في هذا المجال من خطوات ايجابية وهادفة الى حماية مجتمعات دول المجلس من الظواهر الأمنية الخطيرة كظاهرة انتشار المخدرات وغسل الاموال وتهريب الاسلحة والمتفجرات وما تحقق من تطور لأساليب مكافحة التسلل وتطوير وسائل الاتصالات الأمنية لتكثيف وتبادل المعلومات بين مختلف الاجهزة الأمنية في الدول الاعضاء. وبارك المجلس الاعلى ما توصل اليه وزراء الداخلية بشأن اتفاقية نقل المحكومين بعقوبات سالبة للحرية بين الدول الاعضاء وفوضهم بالتوقيع عليها وذلك لاهمية ما تحمله هذه الاتفاقية من جوانب انسانية.

كما استعرض المجلس الاعلى ما قامت به دول المجلس من جهود واليات واجراءات لمكافحة الارهاب على المستوى الاقليمي والدولي وأعرب عن ارتياحه لتلك الجهود والليات والاجراءات مؤكدا على مواقف وثوابت دول المجلس لمحاربة الارهاب ونبذة بمختلف أشكاله وصوره وايا كان مصدره وما يدفع له من اسباب ومبررات واهية. وأكد المجلس الاعلى على دعواته المتكررة ودعاه لكل جهد اقليمي ودولي لمكافحة الارهاب من خلال بلورة المواقف وتنسيقها حول تعريف الارهاب وتحديدته والتمييز بينه وبين حقوق الشعوب المشروعة في مقاومة الاحتلال التي لا تستبيح دماء الابرياء.

وفي هذا السياق رحب المجلس الاعلى بنتائج أعمال المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب والذي استضافته المملكة العربية السعودية في الرياض في شهر فبراير ٢٠٠٥ وما توصل اليه المؤتمر من توصيات وفي مقدمها مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بانشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب. الذي لا شك انه سيسهم بشكل حيوي وفاعل في الجهد الدولي لمكافحة الارهاب. ومن هنا يدعم المجلس الجهود الرامية الى تشكيل فريق عمل لدراسة التوصيات المتضمنة في الاعلان المقترح المتعلق بالمركز تحت اشراف الامم المتحدة.

كما عبر المجلس مجددا عن استنكاره للاعمال الارهابية وما ينجم عنها من قتل للابرياء وتدمير الممتلكات. وأكد أهمية التصدي بشكل جماعي ودولي لهذه الاعمال الارهابية.

وفي مجال عمل الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اطلع المجلس الاعلى على مرنيات الهيئة الاستشارية حول ظاهرة الارهاب وقرر اعتمادها واحالتها الى اللجان

الوزارية المختصة لوضع الاليات اللازمة لتنفيذها. وفيما يتعلق بمرئيات الهيئة بشأن تقييم مسيرة مجلس التعاون عبر الثلاث والعشرين سنة الماضية ورغبة في تعزيز فرص الاستفادة منها بما يخدم مسيرة العمل المشترك وافق المجلس الاعلى على احوالة المرئيات الى الدول الاعضاء لدراستها من قبل الجهات المختصة وابداء ما تراه من ملاحظات ثم تتولى الهيئة الاستشارية مراجعة المرئيات في صورتها النهائية تمهيدا لعرضها على المجلس الاعلى في دورته القادمة. كما كلف المجلس الاعلى الهيئة الاستشارية دراسة موضوعي المواطنة الاقتصادية ودورها في تعميق المواطنة الخليجية وأهمية الشراكة الاقتصادية في دعم علاقات دول مجلس التعاون مع دول الجوار خلال دورتها القادمة.

وفي المجال السياسي ذكر البيان ان المجلس الاعلى بحث عددا من القضايا الاقليمية والعربية والدولية وأوضح مواقف دول المجلس منها على النحو التالي.

وفيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية ايران الاسلامية للجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وابو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة اكد المجلس الاعلى على مواقفه الثابتة والمعروفة والتي أكدت عليها كافة البيانات السابقة بدعم حق سيادة دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وابوموسى وعلى المياه الاقليمية والاقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة الامارات العربية المتحدة.

كما عبر المجلس الاعلى عن الاسف لعدم احراز أي تقدم في الاتصالات مع جمهورية ايران الاسلامية الى الان أية نتائج من شأنها الاسهام الفعال في حل القضية مما يسهم في أمن واستقرار المنطقة.

كما أكد المجلس الاعلى على الاستمرار بالنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي الى اعادة حق دولة الامارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث وان تستجيب جمهورية ايران الاسلامية لمساعي دولة الامارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل القضية بالطرق السلمية بما في ذلك اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

وفي الشأن العراقي أعرب المجلس عن ترحيبه بالانتخابات البرلمانية العراقية التي جرت بتاريخ ١٥ ديسمبر (كانون الاول) الجاري والتي شارك فيها الشعب العراقي الشقيق بمختلف اطيافه وانتماءاته العراقية ويتطلع المجلس الاعلى الى ان تؤدي نتائج هذه الانتخابات الى فتح صفحة جديدة في تاريخ العراق الحديث وبما يؤدي الى ضمان وحدة العراق واستقراره وادارة شؤونه بنفسه وعودته عضوا فاعلا في محيطه العربي والدولي والعيش بسلام مع جيرانه، وحث المجلس الشعب العراقي لمواصلة الحوار بغية التوصل الى وفاق وطني شامل والذي يعتبر الضمان الرئيسية لوحدة العراق واستقراره وسيادته. وأكد المجلس الاعلى استمرار دوله بالتزامها بما تعهد به في اعادة اعمار العراق.

وفي اطار حرص قادة دول المجلس على تحقيق ما يتطلع اليه الشعب العراقي الشقيق من أمن واستقرار أذان المجلس التفجيرات والاعمال الارهابية التي تستهدف المدنيين والمؤسسات الانسانية والدينية والبنى التحتية العراقية من اعتداءات وتدمير وتهديد.

كما ادان المجلس الاعلى عملية القتل الجماعي المتعمد للعراقيين والاسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الاخرى والتي ارتكبتها النظام العراقي السابق ولما يتم اكتشافه بشكل مستمر من مقابر جماعية تمثل انتهاكا صارخا وجسيما لحقوق الانسان والمبادئ الاسلامية والاخلاقية والقيم العربية. ورحب المجلس الاعلى بالتعاون المثمر القائم بين دولة الكويت وجمهورية العراق بشأن ما تعرض له البلدان من معاناة نتيجة للممارسات اللا انسانية التي قام بها النظام العراقي السابق تجاه الشعبين الشقيقين الكويتي والعراقي. وعبر عن أمله في مواصلة الامم المتحدة جهودها لانهاء ما تبقى من قضايا كاعادة الممتلكات الكويتية والارشيف الوطني لدولة الكويت التي استولى عليها النظام العراقي السابق خلال فترة احتلاله لدولة الكويت والتعرف على مصير الاسرى الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الاخرى.

واستعرض المجلس الاعلى تطورات الاحداث على الساحة الفلسطينية وعملية السلام في الشرق

الايوسط وعبر المجلس عن تطلعاته الى ان الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومن بعض المستوطنات في الضفة الغربية خطوة في الاتجاه الصحيح على ان تتلوها خطوات للانسحاب الكامل من كافة الاراضي الفلسطينية المحتلة لتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من بناء دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا الاطار أكد المجلس الاعلى مجددا على تمسك دوله بمبادرة السلام العربية التي اقرت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ والتي تنطلق من قرارات الشرعية الدولية وأكد التكامل بين هذه المبادرة وخريطة الطريق. كما أكد المجلس مجددا ان السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط لن يتحقق الا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة المستندة على المقومات الضرورية لها وعاصمتها القدس الشريف كما أكد المجلس على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل الى خط حدود الرابع من يونيو/حزيران من عام ١٩٦٧ ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان. وطالب المجلس الاعلى اسرائيل بالكف عن ممارساتها التعسفية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الاعزل بما في ذلك الاغتيالات ووقف الاستيطان وإخلاء المستوطنات ووقف بناء الجدار العازل وإزالة ما تم تشييده حتى الان والامتناع عن التهديدات التي تطلقها مجموعات يهودية متطرفة لاقتحام المسجد الاقصى المبارك والاعتداء عليه. وأكد المجلس ان مثل هذه التهديدات لا تؤدي الا الى استفزاز مشاعر المسلمين والمساس بحرمة مقدساتهم الأمر الذي يقوض عملية السلام. كما طالب المجلس إسرائيل بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كما طالب المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل للوصول الى ذلك.

وفي اشارة ضمنية للملف النووي الايراني جدد المجلس الاعلى مطالبته بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج.

واستعرض المجلس الاعلى تطورات الاحداث في لبنان وعبر عن شجبه وادانته لاغتيال رئيس وزراء لبنان الاسبق رفيق الحريري اثر الاعتداء الاجرامي الذي تعرض له ورفاقه بعد حياة كرس جهوده فيها لخدمة الأمن والاستقرار والنماء في لبنان كما ادان الاغتيالات المتكررة لرموز وقيادات الشعب اللبناني مؤكدا حرص دول المجلس على دعم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي للشعب اللبناني ودعا المجلس الى العمل على رأب الصدع بما يحفظ وحدة وتماسك لبنان ويوفر الأمن والاستقرار والرفاه لشعبه الشقيق وادان المجلس التهديدات والانتهاكات والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على سيادة لبنان واستقلاله.

وعبر المجلس عن ارتياحه لترحيب الجمهورية العربية السورية بقرار مجلس الأمن رقم ١٦٤٤ الخاص بلجنة التحقيق الدولية مؤكدا حرص دول المجلس على سيادة واستقلال ووحدة وأمن اراضي البلدين سورية ولبنان.

واستعرض المجلس تطورات الاوضاع في السودان ورحب باتفاق السلام النهائي الذي تم التوصل اليه في نيروبي في شهر يناير من هذا العام وتشكيل الحكومة السودانية الجديدة مشيدا بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لحل مشكلة دارفور. واعرب المجلس عن أمله ان يعم الأمن والسلام في كافة أرجاء السودان.